

ليبيا.. وداعاً أيها السلاح

هل تصنع التنمية البشرية السلام حيث فشلت السياسات؟



الممكن أن يساهم التنسيق المحكم وتوفير الخدمات والحماية في إزالة مسببات الصراع من المنطقة ويشكلاً حافزاً لعودة النازحين إلى أمتنتهم الأصلية.

هل تأمين الغذاء والدواء وفرص العمل للمواطنين في أرجاء ليبيا وتوزيعها بالعدل والمساواة يمكن أن يشكلاً أرضية للسلم الأهلي حين عجزت السياسات والسياسيون؟

فصل المقال يكمن في خطة التنمية لعام 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة تحت شعار "التنمية مستدامة دون سلام ولا سلام دون تنمية مستدامة". فهل تتصلح الأمم المتحدة ما أفسده السياسيون وأمرء الحرب والفصائل المتناحرة والمليشيات الدخيلة التي استحلّت إلى أرض ليبيا؟ كلنا أمل!

في الأمم المتحدة ومن أكبر الممولين لمنظماتها، سألت الحلبي عن تقييمها لهذا الدور وعن قراءتها للعلاقة بين الاستقرار والتنمية البشرية التي يسعى مكتبها لتحقيقها بمساعدة الحكومة الانتقالية الليبية وبدعم من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، وبين عودة العلاقات الخارجية لليبية مع العالم إلى وضعها الطبيعي وإعادة افتتاح السفارات الأجنبية فقالت "قُدّمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لمكتبنا منحة مالية مقدارها 600 ألف دولار موجهة لدعم تسيير طيران الأمم المتحدة للخدمات الإنسانية في العامين 2020 و2021؛ خدمة الطيران تلك كانت شريان التزويد لليبية طيلة فترة النزاع وكذلك خلال جائحة كوفيد - 19". وتابعت "واستناداً إلى دراسات رابطة العمل الإنساني والتنمية تم تحديد مدينة سبها في الجنوب الليبي كتقطة انطلاق للعمل الميداني نظراً لأن المدينة تتمتع بنسيج اجتماعي شديد التنوع، إضافة إلى كونها المركز الاقتصادي والصناعي لمنطقة قرآن ونقطة عبور رئيسة للهجرة والتهريب والاتجار بالبشر. لذا من

والحياتي للمواطنين في صناعة سلام مستدام إثر حروب طويلة وكيف يتحول هذا الدور إلى واقع ملموس وليس مجرد قرارات ومساع أممية، أفادت "تم وضع أهداف واضحة للتنمية المستدامة بهدف التخفيف من الاحتياجات الطارئة والمخاطر المرتبطة بها في إطار محاولة لتحقيق رؤية مشتركة لمستقبل واعد يشمل جميع فئات المجتمع". وعن اليات العمل داخل المجموعة الخاصة بليبيا أضافت "بدأت مناقشات رابطة العمل الإنساني والتنمية والسلام الخاصة بليبيا في العام 2019 داخل فريق عمل الأمم المتحدة القطري. ومنذ ذلك الحين تطورت أعمال الرابطة لتقوم بتسيير البرامج التنموية بين الجهات المختلفة وإشراك عدد أكبر من الأطراف المعنية بما في ذلك وعن دور الولايات المتحدة في العمل كمنسق لهذه الرابطة".

المدن التي نعمل عليها والاحتياجات التي نلتمسها. فلدينا برامج التدريب مقابل الغذاء التي يستفيد منها حوالي 10 آلاف مواطن ليبي كل شهرين يتم تخريجهم بمهمن تناسب متطلبات السوق. كما نعمل على برامج الغذاء مقابل الأصول حيث يعمل البرنامج بالتنسيق الوثيق مع قسم التميز والإبداع ومركزه في ميونخ على تدريب المزارعين على الزراعة المائية التي تناسب الجنوب الليبي. تحقق هذه المشاريع نتائج جيدة وتقوم على تكرارها في أقاليم مختلفة من ليبيا ونعمل على إعادة بناء أسواق تم تهديمها بسبب النزاع ستهيئ حيزاً مناسباً لتبادل السلع. كما يفتح البرنامج بقدرة على تنفيذ برامج تغذية مدرسية وريادته في هذا المجال. لقد استهدفنا في وقت سابق 20 ألف طفل بوجبات غذائية متكاملة، وسنستهدف 40 ألفاً آخرين ببرامج رائدة تدرج تحت مظلة برامج التغذية المدرسية، هذا بالإضافة إلى المدارس الذكية ومشاريع مشتركة مع منظمة الطفولة في ظل مبادرة التعليم لا يمكن أن يؤجل".

الدبلوماسية في مدينة بنغازي الليبية العام 2012 ومقتل سفيرها كريس ستيفنز في الاعتداء، تخطط اليوم لإعادة فتح سفارتها إثر مرور سبعة أعوام على إغلاقها.

تدرك إدارة بايدن أن هذا الأمر يحتاج إلى ضمانات أمنية وتنسيق عالٍ بين الوكالات والمنظمات لتأمين موظفي البعثة وحمايتهم؛ وقد تكون الحكومة الانتقالية التي تأسست إثر إعلان الأمم المتحدة سريان وقف إطلاق النار الكامل في أرجاء البلاد في شهر أكتوبر من العام الفائت 2020، وكذلك الانتخابات العامة المجدولة في شهر ديسمبر من هذا العام برعاية أممية، عوامل مؤثرة في إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد وفتح الباب أمام عودة سلسلة للبعثات الدبلوماسية.

لكن، ماهو دور الأمم المتحدة في إحلال السلام إثر سنوات الاقتتال الطويلة وما هي خطتها لإعادة الحياة العامة في ليبيا إلى نصابها الطبيعي من أمن عام واستقرار معاشي يبني على دعم بشري وتنوعية شعبية لإحلال المصالحات وتمكين سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ وهل تأمين الغذاء والدواء وفرص العمل للمواطنين في أرجاء ليبيا وتوزيعها بالعدل والمساواة يمكن أن يشكلاً أرضية للسلم الأهلي حين عجزت السياسات والسياسيون؛ أو ليست أزمة الحياة المعاشية عنصراً مهيئاً للشروع والكراهية والفتن، وبالمقابل

سيتمكن الأمن الغذائي والدوائي والتعليمي للمواطن من حالة الاستقرار المتّج، وصولاً إلى الاكتفاء ثم الازدهار؛ وصفت لجنة نوبل التي منحت جائزتها للسلم في العام 2020 لبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، الرابطة بين الجوع والنزاع المسلح على أنه "حلقة مفرغة يمكن أن تؤدي فيها الحرب إلى انعدام الأمن الغذائي والجوع، تماماً كما يمكن أن يتسبب الجوع وانعدام الأمن الغذائي في اندلاع النزاعات وبدفعان إلى استخدام العنف".

من أجل تسليط الضوء على مآلات وخطط هذه المنظمة الأممية التي حازت على ثقة لجنة نوبل لمساهماتها في صناعة السلام العالمي، التقت "العرب" بمبعوثة برنامج الأغذية العالمي ومديرة مكتبه في ليبيا، السيدة زود الحلبي، وسألته في حوار خاص عن رؤيتها لفرص تحقيق السلام من خلال الخطط والمشاريع التي تصممها المنظمة بما يناسب الحالة الليبية فقالت "يعمل برنامج الأغذية العالمي في ليبيا بشكل حثيث، وعلى مختلف الأصعدة والمجالات، لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تنفيذ لبرامج تستهدف فئات معينه بناء على دراسات تقييمية لوضع

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

في العام 2011 احتاجت واشنطن وشركاؤها في الحلف الأطلسي (الناتو) إلى قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة من أجل قيادة عملية عسكرية في ليبيا استهدفت إسقاط حكم معمر القذافي والإجهاز على نظامه، وكان لها ذلك؛ ففي تاريخ 19 مارس باشر التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية بتنفيذ القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 1973 للهدف إلى "وقف فوري لإطلاق النار في ليبيا وإنهاء الهجمات ضد المدنيين وفرض حظر على جميع الرحلات الجوية ضمن المجال الجوي للبلاد باستثناء رحلات الإمداد الإنسانية وتشديد العقوبات على نظام القذافي"، كما ورد في نص القرار الأممي في حينها.



زود الحلبي

التنسيق المحكم وتوفير الخدمات والحماية من الممكن أن يساهما في إزالة مسببات الصراع ويشكلاً حافزاً لعودة النازحين إلى أمتنتهم الأصلية

أطلقت واشنطن على عملياتها القتالية اسم "فجر أوديسا" Operation Odyssey Dawn، في حين امتنعت إيطاليا عن المشاركة ووضعت شرطاً لالتحاقها بعمليات الحلف الأطلسي ألا تقتصر قيادة المهمة على دولة جوية منذ توليه المهمة على مجتمعة بإدارة العمليات. استمرت عمليات الحلف لبعثة أشهر نفذ خلالها ما يزيد على 26 ألف طلعة جوية منذ توليه المهمة حتى مقتل القذافي في 20 أكتوبر، وهنا تدخلت الأمم المتحدة من جديد ليصوت مجلس الأمن على إنهاء التفويض الذي منحه للحلف الأطلسي في 31 أكتوبر للعام 2011. واشنطن التي دفعت ثمناً باهظاً لتدخلها في ليبيا إثر الهجوم الإرهابي الذي تعرّضت له بعثتها

وكلاء الإرهاب الإيراني بعد مرور ربع قرن على تفجير أبراج الخبر

اغتيال قاسم سليمان، والذي أمر به الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، قد يكون الرد الملموس والناجح الوحيد من الولايات المتحدة على سياسة الوكلاء الإيرانية. ومع أن هذا الرد أتى متأخراً عقوداً من الزمن، إلا أنه أوضح الارتباط الوثيق بين طهران ومليشياتها والاعتماد الكبير عليها، وحقيقة أن صلة الوصل بين الطرفين هي نقطة الضعف في هذه العلاقة، كما بين اغتيال سليمان ضرورة الرد المباشر على طهران عند قيام وكلائها بتنفيذ عمليات ضد أهداف ومصالح أميركية. هنا تكمن ضرورة أن يشمل الاتفاق النووي الجديد المتوقع التوصل إليه على المدى القريب عقوبات رادعة على الأعمال العدوانية التي تنفذها الميليشيات التابعة لإيران تتعدى العقوبات الاقتصادية التقليدية التي لم تجد نفعاً في الماضي. فالاتفاق الجديد سيؤدي بلا شك إلى لجم قدرة الولايات المتحدة على الرد العسكري المباشر بما يشمل اغتيال الجنرالات أو ضرب أهداف تتركز فيها قوات نظامية إيرانية في وقت تتعاظم فيه قدرات ومسؤوليات ميليشيات إيران في المنطقة والعالم.

داخل أميركا أثناء محاولاتهم تأمين مجموعة أسلحة بينها صواريخ مضادة للطائرات، واعترف هؤلاء العناصر فعلاً بأنهم تابعون مباشرة لحزب الله في لبنان. هذا الانتشار الدولي لحزب الله يقلق الولايات المتحدة منذ سنوات خوفاً من عمليات قد تقوم بها تلك المجموعات ضد مصالح أميركا وحلفائها الغربيين على أراضيهم. ويظهر محضر اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب في مجلس النواب الأميركي في السابع من يوليو 2011 حول وجود حزب الله قرب حدود الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية أن هناك اهتماماً بهذا الخطر رغم ضعف التعامل معه. وفي محضر ذلك الاجتماع الذي سُمّي حزب الله "إحدى أكثر المنظمات الإرهابية الدولية قدرة في العالم" تفنيد واضح لأثر حزب الله على الولايات المتحدة في المنطقة وهو "مسؤول عن أكبر عدد من ضحايا الإرهاب من الأميركيين بعد منظمة القاعدة".

سياسية أيضاً، أبرزها تصدير أفكار الثورة الإيرانية والترويج لإيران. وبالفعل امتدت أذرع حزب الله بعيداً خارج إيران وجوارها، فلحزب الله اليوم أفرع في أفريقيا وأوروبا وأميركا اللاتينية، كما لديه وجود على الأرض داخل الولايات المتحدة الأميركية. ففي قضايا مختلفة في الأعوام 2006، 2009، و2017 تم القبض على عناصر من حزب الله

الرد لم يختلف كثيراً عن رد إدارة الرئيس رونالد ريغان بعد تفجير السفارة الأميركية في بيروت عام 1983. لكن قدرة إيران على التهرب من المسؤولية بهذا الشكل ليست محض صدفة، بل نتيجة سياسات ممنهجة تعتمد على إنشاء وتغذية وكلاء خارج أراضيها يقومون بتنفيذ أجددات لا تستطع إيران وقواتها النظامية القيام بها دون عقاب. ولهذه السياسة أبعاد إيجابية أخرى داخلية وخارجية، فالرأي العام داخل إيران لديه حساسية عالية تجاه الضحايا من المواطنين الإيرانيين لكنه لا يهتم كثيراً بضحايا اليمنيين الحوثيين على سبيل المثال. كما أن كلفة هؤلاء الوكلاء المالية أقل بكثير من كلفة تحريك جيوش أو بناء قواعد مؤقتة أو دائمة. وإيران تستطيع دوماً إنكار علاقتها بهذه العمليات خصوصاً عند غياب الأدلة الملموسة. والأهم من ذلك كله أن هؤلاء الوكلاء المحليين يقومون بتنفيذ أجددات

والتفجير أدى لمقتل 19 شخصاً وإصابة أكثر من 500 آخرين. ولولا فطنة حرس المجمع السكني الذين لم يسمحوا للشاحنة بالدخول إلى مركز المجمع، لكان عدد الضحايا تعدى ذلك بكثير. ربع قرن مضى على هذا التفجير الذي تآكل للحكومة الأميركية بالأدلة والبراهين أن إيران، وعبر وكيلها في السعودية المسمى حزب الله في الحجاز، هي المسؤولة عنه. ومع ذلك كان الرد الأميركي بالغ الضعف لسببين أساسيين: الأول أن الجدل الداخلي حول الحادثة، خصوصاً في أروقة الكونغرس، قد تحول بسرعة إلى عراك سياسي حيث كانت الولايات المتحدة مقبلة على انتخابات رئاسية. والثاني في العام التالي عند انتهاء التحقيقات، وقد بدت إدارة الرئيس الأميركي حينها، بيل كلينتون، مقتنعة أن الرئيس الإيراني وقدره على الإصلاح وتغيير سياسات إيران الخارجية العدوانية. الرد الأميركي الفعلي الوحيد جاء عبر المحاكم الأميركية التي أصدرت عدة أحكام ضد الحكومة الإيرانية بدفع تعويضات بمئات الملايين من الدولارات يستحيل تحصيلها. وهذا

حازم الغبرا
محلل سياسي أميركي

في الساعة العاشرة من ليلة دافئة في المملكة العربية السعودية، انفجرت شاحنة محملة بما يعادل عشرة أطنان من المواد شديدة الانفجار في الظهران ليعبر دويها الحدود ويُسمع في البحرين. الهدف كان مجموعة أبنية سكنية يقطن فيها أفراد المجموعة القتالية 4044 التابعة لسلاح الجو الأميركي،

